الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

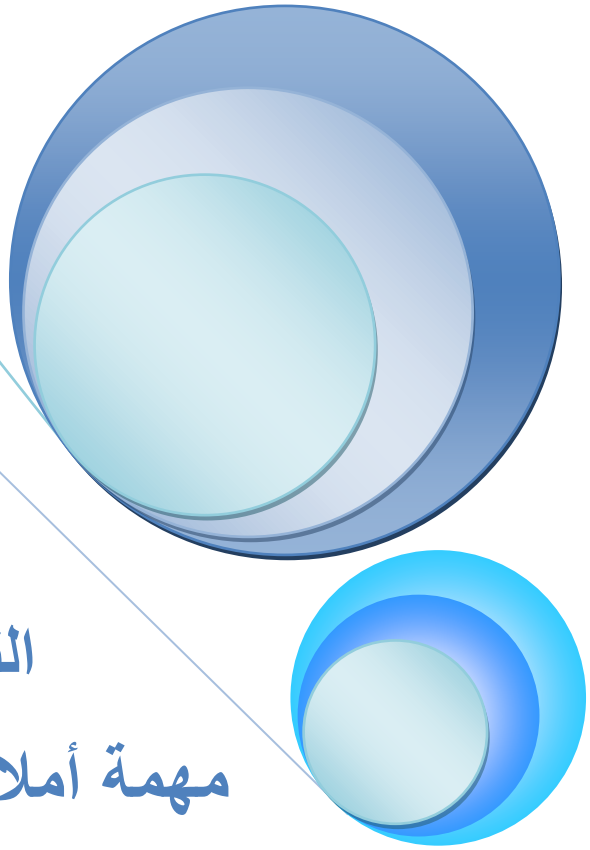

التقرير السنوي لأداء
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2021

وحدة التصرف حسب الأهداف

بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لمتابعة مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

ماي 2022

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021	**1**
1. ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة	2
1-1. تقديم المهمة	2
1-2. الإنجازات الإستراتيجية للمهمة	3
2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021	5
2-1. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة	5
2-2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج	7
المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021	**9**
برنامج التصرف في أملاك الدولة	**10**
1. نتائج أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة	11
❖ الهدف الاستراتيجي 1.1: حسن التصرف في أملاك الدولة	11
✓ المؤشر 1.1.1: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية	12
✓ المؤشر 2.1.1: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية	13
✓ المؤشر 3.1.1: نسبة توفير الرصيد العقاري	14
2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة	16
✓ حسب طبيعة النفقة	16
✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)	18
برنامج حماية أملاك الدولة	**21**
1. نتائج أداء برنامج حماية أملاك الدولة	22
❖ الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها	22
✓ المؤشر 1.1.2: نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة	23
2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة	25
✓ حسب طبيعة النفقة	25
✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)	27
برنامج القيادة والمساندة	**28**
1. نتائج أداء برنامج القيادة والمساندة	29
❖ الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين القيادة والتصرف في الموارد	29
✓ المؤشر 1.1.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	29
2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة	31
✓ حسب طبيعة النفقة	31
✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)	33

المحور الأول

تقديم عام

لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1. ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

1.1. تقديم المهمة:

تتولى مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص،كما تحرص من ناحية على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي، ومن ناحية أخرى على توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل، واستغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد وذلك عبر:

- تسوية الوضعيات العقارية،
- تكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة،
- إنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص،
- تطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع،
- تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في ملك الدولة والعمل على انفتاح المهمة على محيطها الخارجي.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية، فقد تمحورت إستراتيجية القطاع حول تثمين دور العنصر العقاري في الدورة الاقتصادية بالبلاد وفي دفع الاستثمار،مع دعم وتعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية، وكذلك ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات المتعلقة بترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري.

وتعتمد إستراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية على المحاور الإستراتيجية الأساسية التالية:

1) **استرجاع الأملاك المعتدى عليها وإعادة توظيفها،**
2) **دعم الموارد المالية للدولة،**
3) **دفع المشاريع المعطلة،**
4) **تبسيط الإجراءات.**

وتتمثل هيكلة برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية في برنامجين عمليتين (برنامج التصرف في أملاك الدولة وبرنامج حماية أملاك الدولة) وبرنامج القيادة والمساندة.

2.1. الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

عملت مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2021 على توفير الحلول الكفيلة بتجاوز الإشكاليات خاصة بالنسبة للوضعيات العقارية التي لها تأثير على سير وإنجاز المشاريع العمومية.

كما سعت المهمة إلى التسريع في معالجة الملفات العقارية العالقة وإيلاء العناية اللازمة لمسألة التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية وحمايتها من الاعتداءات عبر تفعيل الآليات اللازمة لذلك ودفعها لتكون رافدا للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى فرض الرقابة الإدارية على العقارات الدولية غير الفلاحية التي تم تخصيصها لفائدة الهياكل الإدارية والمنشآت العمومية إلى جانب الحرص على تحسين مسك ملفات التقاضي.

وتمثلت أهم إنجازات المهمة سنة 2021:

✓ في مجال التصرف في أملاك الدولة:

- تمت تسوية 32 % من العقارات المطالب بتسويتها لتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- تم إنجاز نسبة 60 % من العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر مقارنة بالعقارات المستقصات من قبل لجان الاستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص والتي تم انجاز أمثلة أشغال في شأنها،
- تم تسجيل 57 % من العقارات المقدم في شأنها قضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص،
- تم توظيف 37 % من العقارات الدولية الفلاحية القابلة للتوظيف،
- تم توظيف 44,57 % من العقارات الدولية غير الفلاحية القابلة للتوظيف.

✓ في مجال حماية أملاك الدولة:

- تم إنجاز 108 عملية تطهير لعقارات تابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى،
- تم استصدار 1351 حكما لفائدة الدولة أي بنسبة 48 % من العدد الجملي للأحكام،
- تم إنجاز 2460 تقرير اختبار على المستوى الجهوي بنسبة 88,72 % من الإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها،
- تم إنجاز 3287 تقرير اختبار على المستوى المركزي بنسبة 88 % من الإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها،
- تم اعتماد 90 % من ملاحظات تقارير الرقابة (الإقرار بصحتها) بصفة نهائية.

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

1.2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	56 950	56 706	-244	99,57
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	7 010	7 429	419	105,98
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	833	784	-49	94,12
	اعتمادات الدفع	833	784	-49	94,12
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	14 090	13 651	-439	96,88
	اعتمادات الدفع	12 657	13 945	1 288	110,18
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**78 883**	**78 570**	**-313**	**99,60**
	اعتمادات الدفع	**77 450**	**78 864**	**1 414**	**101,83**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2021 مبلغا قدره 78 864 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 101,83 % من جملة تقديرات ميزانية المهمة

لسنة 2021)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 706 56 أ.د (أي ما يمثل نسبة 71,9 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 99,57 % من تقديرات نفقات التأجير لسنة 2021).

- **نفقات التسيير**: 429 7 أ.د (أي ما يمثل نسبة 9,42 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 105,98 % من تقديرات نفقات التسيير لسنة 2021).

- **نفقات التدخلات**: 784 أ.د (أي ما يمثل نسبة 1 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 94,12 % من تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2021).

- **نفقات الاستثمار**: 945 13 أ.د (أي ما يمثل نسبة 17,68 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 110,18 % من تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2021).

2.2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج:

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2021 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 التصرف في أملاك الدولة	اعتمادات التعهد	16 883	16 607	-276	98,37
	اعتمادات الدفع	16 633	16 468	-165	99,01
البرنامج عدد 2 حماية أملاك الدولة	اعتمادات التعهد	33 336	35 600	2 264	106,79
	اعتمادات الدفع	33 336	35 552	2 216	106,65
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	28 664	26 363	-2 301	91,97
	اعتمادات الدفع	27 481	26 844	-637	97,68
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**78 883**	**78 570**	**-313**	**99,60**
	اعتمادات الدفع	**77 450**	**78 864**	**1 414**	**101,83**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2021 مبلغا قدره 78 864 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 101,83 % من جملة تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2021)، موزعة حسب البرامج كما يلي:

- **برنامج التصرف في أملاك الدولة**: 16 468 أ.د (أي ما يمثل نسبة 20,88 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 99,01 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021)، غير أنه على الرغم من ذلك فإن برنامج التصرف في أملاك الدولة لم يتمكن خلال سنة 2021 من بلوغ قيمة مؤشرات الأداء المبرمجة ويعود ذلك للأسباب التي سيتم بيانها بالجزء المتعلق بنتائج تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة (التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة).

- **برنامج حماية أملاك الدولة**: 552 35 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 45,08 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 106,65 % من تقديرات نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021) ويرجع ذلك بالأساس إلى إلحاق صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري ببرنامج حماية أملاك الدولة، مع الإشارة إلى خصوصية هذا الصندوق المتمثلة أساسا في إمكانية تجاوز نفقاته الفعلية للإعتمادات المرسمة، وبالتالي ليس لهذا الفارق أي تأثير على جانب الأداء.

- **برنامج القيادة والمساندة**: 844 26 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 34,04 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 97,68 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021) ويرجع ذلك إلى إلحاق صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري ببرنامج حماية أملاك الدولة بالإضافة لرصد إعتمادات إضافية بقيمة 2 مليون دينار بمقتضى المرسوم عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 15 نوفمبر 2021 المتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 مما ساهم في تحسين أداء برنامج القيادة والمساندة مقارنة بنتائج الأداء لسنة 2020 إلا أنه لم يبلغ المنشود نظرا لعدم استيفاء توزيع كافة بنود قسم التسيير بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية.

المحور الثاني

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

برنامج

"التصرف في أملاك الدولة"

رئيس البرنامج: السيد محمد الحزامي (المدير العام للعقارات الفلاحية)

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 01 جانفي 2020

1. نتائج أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة:

توكل إلى برنامج التصرف في أملاك الدولة مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة لحسن التصرف في أملاك الدولة قصد توظيفها وتصفيتها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية

للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة وتتمثل المحاور الاستراتيجية للبرنامج في:

- التصرف في العقار الدولي والمنقولات التابعة للدولة مع تطوير مساهمته في دعم الإستثمار،

- تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومتساكني التجمعات السكنية المقامة على أراضي دولية وشاغلي أملاك الأجانب،

- معاضدة مجهود الدولة في مجال تشغيل أصحاب الشهائد العليا وغيرهم من العاطلين عن العمل.

❖ الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة

يعكس الهدف "ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة" التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال "النهوض بالمجال العقاري لجعله رافدا أساسيا للتنمية ودافعا للعجلة الإقتصادية" من خلال ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة وذلك بتوظيفها التوظيف الأنسب بإتباع آليات موضوعة للغرض يتم تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك.

وقد سجل نسبة تقدم تعتبر ضعيفة وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021	إنجازات 2021	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 %	القيمة المستهدفة	السنة

		(1) / (2)	(2)	(1)			
2023	67,70	66,43	36,99	55,68	39,40	44,81	نسبة مائوية

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021**

بلغت نسبة العقارات الدولية الفلاحية الموظفة 36,99 % من جملة العقارات القابلة للتوظيف أي بنسبة أقل من نسبة التقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 55,68 % أي بنسبة إنجاز تناهز 67 % وتعتبر هذه النسبة مقبولة نظرا للظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء وباء كوفيد والانعكاسات الإقتصادية السلبية لها، غير أنها تبقى ضعيفة ويعزى ذلك إلى:

- وجود اشكالية في تطبيق المقرر المشترك المصادق عليه بتاريخ 21 جانفي 2020 والمتعلق بتحيين القيمة الكرائية للمقاسم الدولية الفلاحية المهيكلة وشركات الإحياء حيث تبين أن المقرر لا يأخذ بعين الإعتبار وضعيات التمديد في مدة الكراء وعليه تم الشروع في تنقيحه وتم تأجيل تثبيت مشاريع عقود تسويغ المقاسم المهيكلة كما تم تأجيل عرض مشاريع عقود الكراء الجاهزة على الإمضاء إلى حين البت في تنقيح مقرر المعاليم الكرائية،
- ضعف نسق انعقاد اللجان الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية،
- ضعف نسق تنفيذ قرارات إسقاط الحق والإخلاء من قبل السلط الجهوية والمحلية رغم التنسيق معها،
- التقليص في عدد مأموريات التنقل والاقتصار على إجراء الأبحاث والمعاينات الميدانية للملفات المتأكدة نتيجة الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها توقيا من انتشار فيروس "كورونا"،
- عزوف بعض المنتفعين بالتسوية طبقا للأمر الحكومي عدد1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 عن خلاص أثمان العقارات وإبرام العقود.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	54,08	58,23	66,79	44,57	66,73	74,65	2023

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021**

بلغت نسبة العقارات الدولية غير الفلاحية الموظفة 44,57 % من جملة العقارات القابلة للتوظيف أي بنسبة أقل من نسبة التقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 66,79 % أي بنسبة إنجاز تناهز 67 % وتعتبر هذه النسبة مقبولة نظرا للظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء وباء كوفيد والانعكاسات الإقتصادية السلبية لها، غير أنها تبقى ضعيفة ويعزى ذلك الى:

- تشعب وطول الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية، كما أن التفويت في العقارات الدولية يستوجب عرض الملفات على أنظار اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية بعد أخذ رأي الوزارات المعنية،
- تقلص عدد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت وبالتالي تقلص عدد الملفات المعروضة على هذه اللجنة،
- عدم تفعيل استغلال التطبيقة الإعلامية الخاصة بالتجمعات السكنية على المستوى الجهوي.

✓ **المؤشر 3.1.1: نسبة توفير الرصيد العقاري**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	30,29	59,15	60	45,30	75,5	62	2023

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021**

تم تسجيل انخفاض في نسبة المؤشر الذي بلغ 45,30 % من العقارات المسواة مقارنة بالتقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 60 % أي بنسبة إنجاز تبلغ 75,5 % ويعود ذلك بالأساس للأسباب التالية:

في إطار الاقتناء

تمت تسوية 32 % من العقارات المطالب بتسويتها لتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية مقابل تقديرات بلغت نسبة 42 % من العقارات المعنية بالتسوية أي بنسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات تساوي 76 % وهي تعتبر نسبة جيدة لقلة الامكانيات بالإدارة وارتباط هذا المؤشر بأطراف خارجية من حيث إعداد الأمثلة وتوفير وصولات تأمين وتسجيل العقود ونقل الملكية.

كما تعود هذه النسبة إلى أن أوامر الانتزاع لم تصدر خلال سنة 2020 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية نظرا لتعاقب التحويرات الوزارية المتتالية.

في إطار التحديد

تم إنجاز نسبة 60 % من العقارات المصادق على تحديدها بأمر لفائدة ملك الدولة الخاص مقارنة بالعقارات المستقصات من قبل لجان الاستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص والتي تم انجاز أمثلة أشغال خاصة في شأنها وهي نسبة متقاربة مع ما تم تقديره استنادا إلى عدد القطع التي استوفت آجال إشهارها (6 أشهر) وهي في مرحلة إعداد التقرير الاختتامي من قبل اللجان والتي سيتم المصادقة عليها باستصدار أوامر مصادقة، والمساوية لـ 65 % أي بنسبة انجاز بلغت حوالي 92 %، وتعد هذه النسبة محترمة أمام تضاؤل الرصيد العقاري القابل للتحديد في بعض الولايات.

في إطار التسجيل

تم برمجة تسجيل 65 % من العقارات المقدم في شأنها قضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص سنة 2021 استنادا إلى عدد مطالب التسجيل المقدمة من قبل إدارة التحديد إلى فروع المحكمة العقارية والتي استكملت أغلب الإجراءات اللازمة للبت فيها، وتم تسجيل نسبة 57 % من العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص وهي نسبة متقاربة مع تم تقديره أي بنسبة انجاز بلغت حوالي87 %.

وتتمثل الإجراءات والتدابير المقترحة لتحسين الأداء في:

- تحسيس جميع المتدخلين على استعمال التطبيقات الإعلامية الموضوعة على ذمتهم وتحيينها كلما اقتضى الأمر ذلك،
- تحسيس المنتفعين بالتسوية طبقا للأمر الحكومي عدد1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 لخلاص أثمان العقارات وإبرام العقود،
- تكثيف عدد مأموريات التنقل باعتبار استقرار الوضع الصحي في البلاد بما تسمح به الوسائل المادية والبشرية الموضوعة على ذمة البرنامج،
- العمل على تحسيس مختلف المتدخلين في البرنامج على مزيد إيلاء العناية لمتابعة تحقيق الأهداف المرسومة ومزيد انخراطهم في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال تكثيف ورشات العمل لمناقشة الإشكاليات التي تعترضهم بصفة دورية والعمل على حلحلتها.
- تكثيف عدد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت مما يمكن من عرض عدد أكبر من الملفات على أنظارها.

2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج التصرف فى أملاك الدولة:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021 مبلغا قدره 468 16 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 99,01 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 505 15 أ.د (أي ما يمثل نسبة 94,15 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 99,35 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2021).

- **نفقات التسيير**: 196 أ.د (أي ما يمثل نسبة 1,19 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 94,69 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2021).

- **نفقات الاستثمار**: 767 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,66 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 93,54 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2021).

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة
لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	15 606	15 505	-101	99,35
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	207	196	-11	94,69
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 070	906	-164	84,673
	اعتمادات الدفع	820	767	-53	93,54
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**16 883**	**16 607**	**-276**	**98,365**
	اعتمادات الدفع	**16 633**	**16 468**	-165	99,01

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع):

وزعت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021 حسب البرامج الفرعية والأنشطة كما يلي:

- **البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية الفلاحية (<u>النشاط</u>: مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية)**: 576 3 أ.د (أي ما يمثل نسبة 21,72 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 104,07 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية الفلاحية لسنة 2021).

- **البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة (<u>النشاط</u>: مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة)**: 008 6 أ.د (أي ما يمثل نسبة 36,48 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 100,84 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة لسنة 2021).

- **البرامج الفرعية متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات (<u>الأنشطة</u>: مساهمات الإدارات الجهوية في التصرف في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات)**: 884 6 أ.د (أي ما يمثل نسبة 41,8 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 95,1 % من تقديرات نفقات البرامج الفرعية متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات لسنة 2021).

<u>جدول عدد 4</u>:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة

لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 (ق.م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 1.1 التصرف في العقارات الدولية الفلاحية	النشاط عدد 1 مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية	3 436	3 576	140	104,07
البرنامج الفرعي عدد 2.1 التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة	النشاط عدد 2 مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة	5 958	6 008	50	100,84
البرامج الفرعية عدد 1.* (24) متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات	النشاط عدد 3 (24) مساهمات الإدارات الجهوية في التصرف في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات	7 239	6 884	-355	95,10
المجموع العام		**16 633**	**16 468**	**-165**	**99,01**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة خلال سنة 2021 مبلغا قدره 16 468 أ.د بنسبة إنجاز تبلغ 99,01 % من تقديرات نفقات البرنامج لسنة 2021.

وقد طرأت تغييرات على التوزيع الأولي للميزانية حيث أن الاعتمادات المتوفرة بمشروع "التسجيل والتحديد العقاري" الراجعة بالنظر للنشاط الثاني غير كافية لتسوية وضعية الفواتير غير المسواة في إطار الصفقة المبرمة بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لإنجاز وتحديد ملك الدولة الخاص لسنوات 2018 و2019 و2020 بمبلغ قدره 228.389,298 دينار **فتم تحويل اعتمادات من مشروع "انجاز تقاسيم مقطعية" ومشروع "الدراسات العقارية" الراجعين بالنظر للنشاط الأول لتغطية الاعتمادات الناقصة**.

وبلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة لنشاط "مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية" قيمة 3 576 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 3 436 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 104,07 % **وذلك نظرا للزيادات على مستوى التأجير** رغم تراجع نفقات الاستثمار من 320 ألف دينار إلى 186,763 ألف دينار أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 58 % ويعود ذلك بالأساس إلى **عدم التمكن من اقتناء السيارة المبرمجة (طلب عروض غير مثمر)** إضافة إلى **عدم التمكن من إبرام عقود لصيانة المعدات الطبوغرافية** في إطار الاستشارة التي تم الإعلان عنها للغرض **(عدم إتمام الإجراءات الخاصة بها) مما انعكس سلبا على نتائج المؤشر** "نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية".

كما بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة لنشاط "مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة" قيمة 6 008 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 5 958 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 100,84 % **وهو ما يفسر بتحويل اعتمادات** لتغطية مبلغ الفواتير في إطار الصفقة المبرمة بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لإنجاز وتحديد ملك الدولة الخاص.

أما بالنسبة لانجازات الاعتمادات المخصصة لنشاط "مساهمة الإدارات الجهوية في التصرف في العقارات الفلاحية وغير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة بالجهة" فقد بلغت 6 884 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 7 239 ألف دينار أي بنسبة إنجاز تناهز 95,10 % مع العلم أن **جل هذه الاعتمادات هي نفقات تأجير**.

برنامج

"حماية أملاك الدولة"

رئيس البرنامج: السيد أنور عبده (المدير العام لضبط الأملاك العمومية)

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 03 أوت 2020

1. نتائج أداء برنامج حماية أملاك الدولة:

يهدف برنامج حماية أملاك الدولة إلى توفير الحماية للأملاك العمومية بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل ليتسنى تثمينها وضمان مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وتتنزل إستراتيجية برنامج "حماية أملاك الدولة" في إطار سعي الدولة لضمان حماية الممتلكات الفردية والعامة، كما تندرج في إطار التوجهات الإستراتيجية لمهمة أملاك الدولة التي تتمحور حول حوكمة التصرف في الأملاك العمومية وحمايتها.

وتتجسد هذه الحماية من خلال التدخلات التي تقوم بها الهياكل المنضوية تحت البرنامج (الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية والإدارة العامة للاختبارات والإدارة العامة لنزاعات الدولة والهيئة العامة لرقابة أملاك دولة والشؤون العقارية) والتي تعبر بصفة جلية عن الدور الأفقي الذي تلعبه مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ويساهم الديوان الوطني للملكية العقارية بصفته فاعل عمومي منضوي تحت برنامج حماية أملاك الدولة بطريقة غير مباشرة في تحقيق هدف البرنامج وذلك من خلال تطوير منظومة السجل العقاري الوطني عبر تطوير المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق.

❖ الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الحماية الأمثل لأملاك الدولة والمحافظة على حقوقها بضبط هذه الأملاك وتقييمها ثم مراقبة طرق التصرف فيها والدفاع عنها في حال الاعتداء عليها، وفي علاقة بهذا الهدف الإستراتيجي تم العمل على تطوير مساهمة العقار الدولي في دعم الاستثمار وذلك بدفع نسق إنجاز المشاريع الكبرى والتقليص في الآجال، إلى جانب تحقيق تدخل ناجع وفعال في مجال حوكمة التصرف في المال العام ومكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية والشروع في جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة.

وقد تمكنت الهياكل المنضوية تحت البرنامج من تحقيق نتائج أداء فاقت تقديراتها خلال سنة 2021 حيث أنه على الرغم من ضعف الموارد المادية المتاحة فقد لوحظ تحسن ملموس في المؤشرات العملياتية للهياكل.

✓ المؤشر 1.1.2: نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	55,59	51,59	57,59	66,4	115,29	66,53	2023

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021**

شهد مؤشر نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة خلال سنة 2021 تحسنا ملحوظا محققا نسبة 66,4 % في حين قدرت قيمة المؤشر بنسبة 57,59 % لنفس السنة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 115,29 % كما شهدت تطورا بنسبة 7,22 % مقارنة بسنة 2020 محافظا بذلك على نفس النسق التصاعدي لأداء البرنامج.

ويعود ذلك إلى بذل الهياكل كل الجهود لتحقيق الهدف بالرغم من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية إلى جانب ذلك تم التخفيف في الإجراءات الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا حيث تم استئناف القيام بالمعاينات الميدانية في بعض المناطق التي ألغيت أو أجلت في وقت سابق.

هذا، ويواجه البرنامج العديد من الصعوبات لتحسين الأداء وتتمثل أهمها في:

- ✓ تدخل عديد الأطراف في مشروع جرد ممتلكات الدولة،
- ✓ غياب المعطيات الدقيقة المتعلقة بالأملاك العقارية للدولة والنقص في الموارد المادية والبشرية اللازمتين لضبطها وتقييمها مما ينجر عنه بطء في الاستجابة لطلبات الاختبار،
- ✓ ارتفاع التكلفة المادية لعملية الجرد وطول المدة الزمنية اللازمة لإنجاز المطلوب،
- ✓ تكليف الهيئة العامة للرقابة بإنجاز العديد من أعمال التفقد غير المبرمجة على غرار الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات الواردة على الوزارة وهو نشاط يستأثر بأكبر حيز من إمكانيات الهيئة البشرية والمادية بما يؤثر سلبا على نسق إنجاز المهمات المبرمجة سنويا،

- ✓ كثرة التعديلات والتغييرات في ملفات بعض المشاريع التي تدخلها الإدارة صاحبة المشروع في تاريخ لاحق لانتهاء عمليات الاختبار وهو ما يتطلب إعادة إجراء المعاينات الميدانية في حالة عدم تطابق الأمثلة، مما يؤثر سلبا على آجال معالجة بقية الملفات العادية منها والمستعجلة.

وتتمثل الإجراءات والتدابير المقترحة لتحسين الأداء في:

- ✓ تفعيل الإصلاحات الهيكلية للإدارات العامة في اتجاه منحها الاستقلالية الإدارية والمالية لضمان مزيد من النجاعة والفاعلية،
- ✓ القيام بدورات تكوينية في مجال القانون العقاري والقوانين التي تختص بها الوزارة وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة لنزاعات الدولة والإدارات الجهوية للملكية العقارية،
- ✓ القيام بدورات تكوينية في مجال الاختبارات المتعلقة بالأملاك المنقولة وغير المنقولة بالتنسيق مع خبراء ذووا كفاءات عالية وفي مجالات مختلفة مثل الفلاحة والهندسة الميكانيكية والكهربائية والطاقة بالإضافة إلى المحاسبة والمالية،
- ✓ مزيد تحسيس السادة أمناء المال الجهويين لمد الخبراء بقائمة في أثمان العقارات مستخرجة من منظومة رفيق،
- ✓ اعتماد المعايير الدولية للرقابة والتدقيق في إنجاز المهام،
- ✓ إعداد قاعدة بيانات لتثمين واستغلال الملاحظات المضمنة بالتقارير الرقابية واستخراج خارطة المخاطر قصد توجيه التدخلات الرقابية حسب المقاربة عبر المخاطر،
- ✓ إيلاء أهمية أكبر لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية،
- ✓ الرفع من قدرات ومهارات المراقبين في استعمال التطبيقات الإعلامية الحديثة في مختلف مجالات التدقيق،
- ✓ العمل على تطوير الإستراتيجية الاتصالية لهيئة الرقابة من خلال نشر أهم نتائج التقارير الرقابية مع مراعاة مقتضيات القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وذلك بعد صدور الأمر الحكومي المتعلق بنشر التقارير الرقابية.

2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021 مبلغا قدره 552 35 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 106,65 % من تقديرات نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 403 21 أ.د (أي ما يمثل نسبة 60,21 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 99,53 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2021).

- **نفقات التسيير**: 404 3 أ.د (أي ما يمثل نسبة 9,57 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 114,15 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2021).

- **نفقات الاستثمار**: 745 10 أ.د (أي ما يمثل نسبة 30,22 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 121,41 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2021).

جدول عدد 5:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة

لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	21 504	21 403	-101	99,53
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	2 982	3 404	422	114,15
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	8 850	10 793	1 943	121,95
	اعتمادات الدفع	8 850	10 745	1 895	121,41
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**33 336**	**35 600**	**2 264**	**106,79**
	اعتمادات الدفع	**33 336**	**35 552**	2 216	106,65

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021 مبلغ قدره 35 552 ألف دينار بنسبة إنجاز تبلغ 106,65 % مقارنة بالتقديرات خلال نفس السنة، حيث شهدت ميزانية البرنامج ارتفاعا بقيمة 300 ألف دينار بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 مقارنة بالاعتمادات المرصودة بقانون المالية الأصلي.

وبالتالي تمكن البرنامج بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة من تنفيذ الميزانية المرصودة وهو ما يفسر إجمالا تحسن في الأداء ويبرر طلب مزيد دعم الأنشطة بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع):

رصدت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021 المشار إليها أعلاه للبرنامج الفرعي الوحيد **"حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها"** المتضمن للنشاط **"حماية أملاك الدولة"**.

جدول عدد 6:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة

لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 1.2 حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها	النشاط عدد 1 حماية أملاك الدولة	33 336	35 552	2 216	106,65
المجموع العام		**33 336**	**35 552**	**2 216**	**106,65**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

برنامج

"القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج: السيد رضا الجبالي (المدير العام للمصالح المشتركة)

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 01 جانفي 2020

1. نتائج أداء برنامج القيادة والمساندة:

يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى إرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" والمتمثلة في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع والحرص على تقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مراعاة التناصف في إسناد الامتيازات مثل التكليف بالخطط الوظيفية وتدعيم بلوغ المرأة للمواقع العليا لاتخاذ القرار إضافة إلى المشاركة في دورات التكوين والتربصات بالخارج.

وبهذا ترتكز خطة البرنامج على تحسين القيادة والتصرف في الموارد بوجه عام.

❖ الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين القيادة والتصرف في الموارد

يندرج هذا الهدف في إطار التوجهات الوطنية والإستراتيجية للرقي بجودة الخدمات الإدارية وتعزيز لامركزية الإدارة والنهوض بها بما يضمن تحسين الأداء بجميع الهياكل على النطاق المركزي والجهوي، ويتمحور هذا الهدف حول المهام الأفقية للبرنامج من خلال دعم ومساندة البرامج العملياتية وذلك عبر حسن توزيع الأعوان والمشاريع ونفقات التسيير بين البرامج العملياتية والبرامج الفرعية والأنشطة.

✓ المؤشر 1.1.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2021 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	-	30	30	34	113	28	2023

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021**

إن الهدف من تحسين القيادة والتصرف في الموارد هو تقليص الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة من جملة ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وذلك من خلال حسن توزيع الأعوان والمشاريع ونفقات التسيير بين البرنامجين العملياتيين للمهمة (برنامج "التصرف في أملاك الدولة" وبرنامج "حماية أملاك الدولة") وبالتالي فمن الناحية الحسابية يكون مؤشر قيس الأداء أفضل وأنجع كلما كان أقل من 100 %.

هذا وقد تم خلال سنة 2021 صرف اعتمادات مساوية لـ 844 26 أ.د لفائدة برنامج القيادة والمساندة في حين بلغت جملة الاعتمادات المصروفة لكامل ميزانية المهمة لنفس السنة 864 78 ألف دينار، حيث حقق مؤشر فاعلية برنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2021 نسبة 34 % في حين قدرت قيمة المؤشر بنسبة 30 % لنفس السنة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 113 % ويعود هذا الفارق إلى:

- عدم استيفاء توزيع كافة بنود قسم التسيير بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية،
- إدراج نفقات التدخلات ضمن برنامج القيادة والمساندة،
- أغلب الإستثمارات مدرجة ضمن برنامج القيادة والمساندة.

لذا، وفي ظل الضغوطات التي تعيش على وقعها المالية العمومية بوجه عام وميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية بوجه خاص وللأسباب المبينة أعلاه فإن برنامج القيادة والمساندة سيسعى إلى إحكام متابعة الأولويات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية من خلال تركيز دعائم تصرف حديث مبني على ترشيد النفقات وجعلها في حدود الحاجيات الأكيدة لتحقيق أهداف البرامج بما يضمن حوكمة التصرف المبني على النتائج خاصة بعد إرساء منظومة الرقابة الداخلية لمسار النفقات بالميزانية بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من التأكد من جودة محاسبة الميزانية وديمومتها.

وفي إطار تحسين أداء البرنامج فإنه يتعين القيام بالتدابير التالية:

- إستكمال توزيع الأعوان بين مختلف البرامج والعمل على تخفيف كتلة أجور برنامج القيادة والمساندة،
- استكمال توزيع نفقات التسيير بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية،
- توزيع نفقات التدخلات بين البرامج،
- العمل على تعزيز دور البرامج العملياتية في الإستثمارات المباشرة.

2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 مبلغا قدره 844 26 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 97,68 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 798 19 أ.د (أي ما يمثل نسبة 73,75 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 99,79 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2021)، مع الإشارة إلى أنه قد تم رصد إعتمادات إضافية في حدود 2 مليون دينار بمقتضى المرسوم عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 15 نوفمبر 2021 المتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

- **نفقات التسيير:** 829 3 أ.د (أي ما يمثل نسبة 14,26 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 100,21 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2021).

- **نفقات التدخلات**: 784 أ.د (أي ما يمثل نسبة 2,92 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 94,12 % من تقديرات نفقات التدخلات للبرنامج لسنة 2021).

- **نفقات الاستثمار**: 433 2 أ.د (أي ما يمثل نسبة 9,06 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 81,45 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2021).

جدول عدد 7:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	19 840	19 798	-42	99,79
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3 821	3 829	8	100,21
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	833	784	-49	94,12
	اعتمادات الدفع	833	784	-49	94,12
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4 170	1 952	-2 218	46,81
	اعتمادات الدفع	2 987	2 433	-554	81,45
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**28 664**	**26 363**	**-2 301**	**91,97**
	اعتمادات الدفع	**27 481**	**26 844**	**-637**	**97,68**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع):

رصدت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 المشار إليها أعلاه على البرنامج الفرعي الوحيد **"القيادة والدعم والمساندة"** حسب الأنشطة كما يلي:

- **<u>النشاط</u>: قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة**: 375 3 أ.د (أي ما يمثل نسبة 12,57 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 110,26 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي لسنة 2021).

- **<u>النشاط</u>: التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك**: 469 23 أ.د (أي ما يمثل نسبة 87,43 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021، ونسبة إنجاز تبلغ 96,11 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي لسنة 2021).

<u>جدول عدد 8</u>:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 1.9 القيادة والدعم والمساندة	النشاط عدد 1 قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة	3 061	3 375	314	110,26
	النشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك	24 420	23 469	- 951	96,11
المجموع العام		**27481**	**26 844**	**- 637**	**97,68**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت الميزانية المرصودة خلال سنة 2021 لبرنامج القيادة والمساندة 27,481 مليون دينار منها 2 مليون دينار إعتمادات تكميلية لفائدة قسم التأجير العمومي، كما تم خلال نفس السنة إلحاق صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري ببرنامج حماية أملاك الدولة.

كما تجاوزت الإعتمادات المصروفة من قبل النشاط الأول الإعتمادات المرسمة وذلك نتيجة للتحويلات المنجزة داخل البرنامج.